العدد السادس والعشرون
2009

مجلة كلية الدعوة الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا
1377 من وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم 2009 مسيحي

- ملامح عن المذهب المالكي في الغرب الإسلامي
- الخطاب الإسلامي مميزاته والتحديات التي تواجهه
- الشيخ محمد عبده وصلاته بأعلام الإصلاح في المغرب الكبير
- اللغة وصناعة الهوية

د. فايز صبحي عبد السلام تركي

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمدٍ وعلى آله وأصحابه، ومَن اهتدى بهديهم واتَّبع طريقهم إلى يوم الدين، أمَّا بعدُ، فإنَّه لَمَّا كان الإعراب لغةً يعني الإفصاح والإبانة والإيضاح، ويعني في مثل الاصطلاح الإبانة عن المعاني بالألفاظ، فقد كثُر التعرُّض له في كتب الشروح اللغوية مثل: شرح السيرافي على كتاب سيبويه، وشرح النحاس على أبيات سيبويه، وشرح ابن السكِّيت على ديوان الحطيئة، وشرح ثعلب على ديوان زهير بن أبي سلمى، وشرح ابن سيدَه على أبيات جمل الزَّجاجي، وكذلك شرح البطليوسي على أبيات جمل الزجاجي أيضاً، وشرح الأنباري على المعلقات السبع، وغير ذلك. وما كان ذلك كذلك أيضاً إلا لكون «الألفاظ مغلقةٌ على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنَّ الأغراض كامنةٌ فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنَّه المعيار الذي يتبين نقصان كلامٍ ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يُعْـرف صحيح

من سقيمٍ حتى يُرْجع إليه، ولا يُنْكر ذلك إلا مَن ينكر حسه، وإلا غالط في الحقائق نفسه»[1].

ونظراً لكونه هكذا، فقد حفلت كتب الشروح اللغوية بالتعرض لكثيرٍ من الأعاريب لكلمةٍ ما، كأنْ تكون هذه الكلمة اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وكذلك التَّعَرُّض للجمل وأشباه الجمل، وما يجوز في كل ذلك من أوجه إعرابية إنْ اقتضى الأمر التعرض لها، أضف إلى ذلك الحكم على إعراب كلمةٍ ما، أو محل جملةٍ ما بأنَّهُ خطأٌ أو غير جائزٍ من الناحية النحوية، وإرداف هذا الحكم بالتعليل غالباً، وهو الأمر الذي يُسْهم في الإعراب عن المعنى في النص أو في البيت، الذي هو جزءٌ من النص؛ ومن ثَمَّ إثراء التحليل النَصيّ صدد التعرض لمثل هذه الأبيات في نصوصها. والجدير بالملاحظة أنَّ التنبيه على الخطأ في الإعراب قد لفت انتباهي في مثل هذه الشروح، ومنها شرح البطليوسي (أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي ت 521هـ)، والمسمى بـ «كتاب شرح أبيات الجمل»، فأردت أنْ أفرد هذا البحث المتواضع لهذه الجزئية، التي بلغت مواضعها في الشرح اثني عشر موضعاً[2]، علّها تسهم في إثراء التحليل النَّصيّ لنصٍ ما، يقع أحد هذه المواضع ضمن نطاق النص المراد تحليله لدى شاعرٍ ما من أصحاب الأبيات موضع تعليق البطليوسي أو ما شابهها. وقد اقتضت طبيعة هذا البحث ـ بناءً على استقراء المادة اللغوية موضع الدراسة ـ أنْ يكون في تمهيدٍ يسيرٍ ـ وهو ما نحن بصدده ـ متبوعاً بأربعة مباحث كما هو مُبَيّنٌ في التحليل على مدار البحث، وانتهى بخاتمةٍ، تضمنت أهم النتائج التي توصّل إليها الباحث في هذا البحث، ثم قائمة المصادر والمراجع التي اعْتُمِد عليها، وفيما يلي عرضٌ لجزئيات هذا البحث على النحو التالي.

---

(1) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 28.

(2) يُنْظر: شرح أبيات الجمل للبطليوسي، ص 73، 97، 106، 145، 149، 152 ـ 153، 231، 235، 236، 260، 307.

المبحث الأول ـ غير الصحيح نحويّاً في إعراب الفعل:

عرض البطليوسي لغير الصحيح نحويّاً فيما يتصل بإعراب الفعل في إعراب المضارع المعتل وإجرائه مُجرى الصحيح، ومن المعروف في الدرس النحوي أن المضارع المعتل الآخر عند جَزْمه تكون علامة جَزْمه حَذْفَ الألف أو الواو أو الياء، نيابةً عن السكون، لكن لغة الشعر، أو ما اصطلح عليه بالضرورة «تشير إلى أنَّه من أوجه الإعراب في المضارع المعتل الآخر تقدير الجزم والاكتفاء بتقدير طرآن السكون مسبوقاً بحركةٍ في الضرورة، أي جَعْل سكون الياء عَلَم الجزم، كقول الراجز:

إِذَا العجُوزُ غَضِبَت فطَلّق ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّق

وكقول قيس بن زهير العبسيّ: «من الوافر»

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمِي بِمَا لاَقَت لبُونُ بني زِيَادِ؟

وذلك حملاً للمعتل على الصحيح في جميع أحواله[1]، أضف إلى ذلك أنَّ الخليل قال: «وربّما تُرِكت الواو والياء في موضع الجزم استخفافاً»[2].

---

(1) يُنْظر: الكتاب 3/ 316، ومعاني القرآن للفراء 1/ 161، 2/ 188، والأصول في النحو 3/ 164، ومعاني الحروف للرماني ص 38، والخصائص 1/ 334، والمحتسب 1/ 149، 300، 345، وأمالي ابن الشجري 1/ 126 ـ 128، والإنصاف 1/ 30، وشرح المفصّل 3/ 505، وشرح التسهيل 1/ 285، 286، 3/ 23، وشرح الكافية 4/ 25 ـ 26، والممتع في التصريف 2/ 537، وارتشاف الضرب 4/ 1702، 1703، 2/ 2387، ومغني اللبيب 1/ 108، والأشباه والنظائر في النحو 1/ 209، والتصريح 1/ 285 ـ 287، وشرح الأشموني 1/ 118 ـ 120، وخزانة الأدب 8/ 361 ـ 384، 9/ 524... الخ. وبيت قيس الذي نحن بصدده استُشْهِد به على عدم حذف حرف العلة في الجزم، وزيادة الباء في قوله (بما لاقت)، وكون (ما) فاعل يأتيك، وخرِّج على التنازع، حيث تنازع على (ما) يأتيك وتنمي، فأُعْمِل الثاني، وقصة البيت مشهورةٌ، يمكن الرجوع فيها إلى خزانة الأدب 8/ 346 ـ 372.

(2) الجمل في النحو، ص 203.

هذا، وقد عرض البطليوسي للخطأ فيما يتصل بذلك صدد تعليقه على قول قيس بن زهير، السابق ذكره، فقال: «وأجري (يأتيك) مُجْرى الأفعال الصحيحة، فحَذَف الضمة للجزم؛ لأنَّه لو اضْطرَّ في غير جزم لحرَّكها بالضم، وقول أبي القاسم ـ رحمه الله تعالى ـ (إنَّها لغةٌ) خطأٌ»[1].

فالبطليوسي قد أشار في نصه هذا إلى أنَّ الشاعر لم يحذف حرف العلة من (يأتي)؛ إجراءً له مُجرى الفعل الصحيح في الاكتفاء بحَذْف الحركة وظهور السكون على حرف الإعراب، فحَذَف الضمة للجزم وأصبحت علامة الجزم سكون الياء بعد حَذْف الضمة المقدرة على الياء، وذلك إجراء للمعتل مُجرى الصحيح ثم ذكر بعد ذلك أنَّ قول أبي القاسم (الزجّاجي) بأنَّ ذلك لغةٌ ليس بصحيح، وإنَّما هو خطأٌ. والحقيقة أنَّه من خلال تتبُّع هذا البيت في المصادر المختلفة، التي سبق الإشارة إليها، تبين أنَّ ثمة قولين تجاه الياء في (يأتيك) فهناك مَنْ أشار إلى أنَّها لام الفعل أُجريت مُجرى الصحيح، على نحو ما تقدم، نحو سيبويه، حيث علَّق عليه بقوله: «فجعله حين اضطُرّ مجزوماً من الأصل»[2]، وهو ما أشار إليه الفرّاء أيضاً[3]. وهناك مَنْ أشار إلى أنَّ الشاعر اضطر لإقامة وزن الوافر، فأشبع الكسرة، فنشأت الياء، نحو ابن جنّي في الخصائص[4]، أضف إلى ذلك أنَّ كثيراً من المصادر ذكرت القولين معاً على نحو قِيل وقِيل[5].

(1) شرح أبيات الجمل، ص 307، ويُنظر: الجمل في النحو للزجاجي ص 372 وإصلاح الخلل الواقع في الجمل ص 352 حيث قال البطليوسي ـ وهو ما لا أوافقه عليه لما سيأتي في التحليل ـ إنَّما يُسمّى لغةً ما كان مستعملاً في الكلام، وأما ما ينفرد به الشعر، فإنَّما يُسمّى ضرورةً.

(2) الكتاب، 3/ 316، ويُنْظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي 2/ 118، وشرح جمل للزجاجي لابن عصفور 3/ 169.

(3) يُنْظر: معاني القرآن 1/ 161، ولسان العرب، مادة (أتي) حيث يرى ابن منظور والمازني أنَّ هذا هو الأصل.

(4) يُنْظر: الخصائص، 1/ 334، والإنصاف 1/ 30، ولسان العرب (أتي).

(5) يُنْظر: شرح التسهيل 1/ 286، وشرح الكافية 4/ 26، والممتع في التصريف 2/ 357، وخزانة الأدب 8/ 361 ـ 366، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، المجلد الأول 1/ 335 ـ 336.

وفي القول بأنَّ ذلك ضرورةٌ وجهةُ نظرٍ أودُّ الإشارة إليها، فالبيت من الوافر (مفاعلتن مفاعلتن فعولن) والجزء الأول كما ورد في البيت هو (ألم يأتيْـ/ مفاعلْتن) لو ورد محذوفَ الياء هكذا: ألم يأتِ (مفاعلُ) لكان جائزاً على القول بدخول الكف، وأقوى قياساً، قال ابن جني: «ولكن اعلم أنَّ البيت إذا تجاذبه أمران: زيغ الإعراب، وقُبْح الزحاف، فإنَّ الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقُبْح الزحاف إذا أدى إلى صِحَّة الإعراب، كذلك قال أبو عثمان، وهو كما ذكر. وإذا كان الأمر كذلك، فلو قال في قوله:

*** ألم يأتيك والأنباء تنمي ***

ألم يأتك والأنباء تنمي، لَكَان أقوى قياساً، على ما رتَّبه أبو عثمان، ألا ترى أنَّ الجزء كان يصير منقوصاً: ألم يأتِ (مفاعيل)... فإنْ كان تَرْك زيغ الإعراب يكسر البيت كسراً، لا يزاحفه زحافاً فإنَّه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته»[1].

وقد ذكر البغدادي قولاً في هذا الأمر، فقال: «وقال ابن خلف: هذا البيت أنشده سيبويه في باب الضرورات، وليس يجب أنْ يكون من باب الضرورات؛ لأنَّه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر، وإنَّما موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بدّاً في إثباته، ولا يقدر على حَذْفه لئلا ينكسر الشعر، وهذا يُسَمَّى في عروض الوافر المنقوص، أعني إذا حذف الياء من قوله: ألم يأتيك»[2]. وليس ذلك فحسب، بل إنَّ الفرَّاء خرَّج الفعل (تخشى) من قوله تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾[3]. في أحد الوجوه

(1) الخصائص 1/ 334، ويُنْظر: سر صناعة الإعراب 1/ 80 ـ 81، 2/ 176، وفي أدلة النحو، ص 104 ـ 105.

(2) خزانة الأدب 8/ 362.

(3) سورة طه، الآية 77.

على إثبات الياء في موضع الجزم، وأشار إلى أنَّ قراءة حمزة بنية الجزم في (ولا تخشى) مع إثبات الياء صوابٌ، لو كان ينوي ذلك[1]. وهنا تحضرني إشارة الدكتور محمد حماسة إلى أنَّ السيرافي قد وَضَع قاعدةً مهمةً، مكرِّراً إيَّاها أكثر من مرةٍ في شَرْحه لسيبويه، قائلاً[2]: «ما كان في القرآن مثله لا يُقَال له ضرورة»[3]، وأشار بعد ذلك إلى أن ما «جاء مثله في القرآن، وقرأت به القرَّاء لم يدخل مثله في ضرورة الشعر»[4]؛ وذلك لأنَّه «ليس في القرآن ضرورة»[5]، وهو الأمر الذي دعا الدكتور محمد حماسة إلى قوله: «ولست أعلم أحداً من النحاة عارض هذا المبدأ المهم»[6]؛ ولذلك قال أيضاً فيما بعد صدد معالجته للضرورة: «كل ما كان له نظيرٌ في القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، لن نعده ضرورةً بناء على ما قرّره النحاة وسبقت الإشارة إليه»[7].

ولَمَّا كان ذلك كذلك، وأنَّه قد وردت أبياتٌ أخرى تنحو هذا المنحى[8]، فإنَّه آن لنا أنْ نقول إنَّ ما ورد في بيت قيس بن زهير لغةٌ لبعض العرب، على نحو ما قال الزجاجي في الجمل وابن جني في المنصف[9] ـ لا على نحو ما قاله

(1) يُنْظر: معاني القرآن 1/ 161، 2/ 187، ويُنْظر: نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، المجلد الأول 1/ 336.

(2) يُنْظر: لغة الشعر، ص 136.

(3) شرح كتاب سيبويه 2/ 132، ويُنْظر: لغة الشعر، ص 136.

(4) السابق 2/ 157، ويُنْظر: لغة الشعر، ص 136.

(5) السابق 2/ 119، ويُنْظر: لغة الشعر، ص 136، واللهجات العربية في التراث 2/ 689 حيث يرى الدكتور أحمد علم الدين الجندي أيضاً أنَّه لا ضرورة في القرآن ولا في النثر.

(6) لغة الشعر، ص 136.

(7) السابق، ص 150.

(8) يمكن مراجعة هذه الأبيات في المصادر المذكورة بأول هذا العرض.

(9) يُنْظر: الجمل في النحو الزجاجي ص 372، والمنصف ص 374، حيث قال: «ألا ترى أنَّ الشاعر إذا اضطر أخرجها على الأصل؟ قال الشاعر: =

البطليوسي ـ وأنَّ الشاعر سار في رَكْبِ المُطَوِّلين من العرب، ولا سيما أنَّ إعطاء الصوت حقَّه والوفاء به كان في مناطق القبائل التي يغلب عليها سحنة الحضر كما في قبائل أهل الحجاز، وليس في مناطق البدو الذين يميلون إلى السهولة والسرعة في النطق؛ ومن ثَمَّ الحذف، نحو تميم وهذيل[1]، وفي هذا تفسيرٌ لتعليق الخليل على بيت زهير حيث قوله: «قال: يأتيكَ، فترك الياء استخفافاً»[2]، أضف إلى ذلك أنَّ الشاعر عَبْسِيٌّ، وعبس أحد بطون قيس، وقيسٌ كانت تسكن الحجاز[3].

والقول بأنَّ هذا لغةٌ هو ما قال به أيضاً الأستاذ عبد السلام هارون، حيث قال: «وهي لغةٌ لبعض العرب، يجرون المعتل مُجرى السالم في جميع أحواله، فاستعملها هنا للضرورة»[4]، وإنْ كنت ما زلت أرى أنَّه لا ضرورة فيه على نحو ما سبق، ينضاف إليه «أنَّ ما جاء في الشعر مما عدّه النحاة ضرورة، ليس إلا خصائص لهجية تسربت إلى اللغة الأدبية المشتركة، التي تُغَذِّيها جميع اللهجات، فأصبحت بذلك جزءاً منها. وقد قَصُرت قواعد النحاة عن شمولها، فنسبوها إلى أصحابها حيناً، واكتفوا بالقول بأنَّها (لغة قوم) حيناً آخر، هروباً من عدم اتساقها مع القاعدة، التي يريدون لها الاطراد، وبعض هذه الاستعمالات قد يكون من لهجة الشاعر الخاصة، ولم

= أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تَنْمي *** بِمَا لاَقَتْ لبُونُ بني زِيَادِ؟

فهذا من لغته أنْ يقول: «يأتيُك، كما تقول: هو يضربُك، فسكون الياء في يأتيك علامةٌ للجزم، كما أنَّ سكون الباء في ألم نضربْك علامةٌ للجزم» ويُنْظر أيضاً الجمل للزجّاجي ص 372.

(1) يُنْظر: اللهجات العربية في التراث 2/ 681، 683، 684، 706، 708.

(2) الجمل في النحو، ص 204، ويُنْظر: معجم الشعراء للمرزباني ص 178.

(3) يُنْظر: الصحاح للجوهري، باب السين، فصْل العين، مادة عبس، 3/ 945.

(4) هامش 2 من الكتاب 3/ 316، ويُنْظر: هامش 2 من الأصول في النحو 3/ 443، حيث يرى الدكتور عبد الحسين الفتلي أنَّ ما ورد في بيت قيس لغةٌ لبعض العرب.

يستطع التخلص منه. وتحقيق هذه المسألة يحتاج إلى دراسة مستويات الشعر نفسه»[1].

وإلى أنْ تُحَقِّق مثل هذه الأمور في ضوء دراسة مستويات الشعر نفسه فإنِّي أرى هنا أيضاً ـ بناءً على أنَّ ذلك لغةٌ ـ أنَّ القول بإثبات الياء إشباعاً لكسرة التاء له صلةٌ بالمعنى النَّصِّيِّ، وهو الدلالة على أنَّ نبأ إبل بني زياد ـ وعلى وجه التحديد إبل الربيع بن زياد العبسي ـ قد شاع وانتشر، وهو ما يتناسب مع تطويل الصوت وإعطائه حقه. ولا غرابة في ذلك، فالعرب إذا أخبرت عن الشيء غير مُعْتَمِدَتِهِ ولا مُعْتَزِمَةٍ عليه، أسرعت فيه، ولم تتأن على اللفظ المعبِّر به عنه، ولَمَّا كان قيس متعمداً الحديث هنا على هذا الأمر، فقد أراد أنْ يُلْفت نظر المتلقي وخاصةً الربيع بن زياد إلى أنَّ هذا موضع موعظةٍ، وتنبيهٍ، وإيقاظٍ، وتحذيرٍ لمن تُسوِّل له نفسه فِعْلَ هذا الأمر مرةً أخرى، أضف إلى ذلك أنَّ فيه استعظاماً للأمر، وتعجُّباً منه، ودلالةً على أنَّه قد ملك عليه لَفْظَه وخاطره، وهو ما يمكن معه القول: إنَّه أراد من وراء ذلك انْ يفيد السامعُ منه ذهاب الصورة بالناطق[2]، أي إعلام السامع بالحسِّ الدلاليّ والجماليّ من وراء إثبات الياء[3]، وهنا يحضرني قَولُ الدكتور أحمد علَم الدين الجندي: «لم يُعد مقبولاً الآن أن نُخَطِّئ التراكيب القبلية اللغوية التي جرت على ألسنة القبائل؛ لمجرد مخالفتها للغة المشهورة، فكلُّ ما يشيع من وجوه التراكيب يكفي في قبوله أنْ نجد شاهداً أو نجد له تخريجاً، وإنْ كان

(1) لغة الشعر، ص 327، ويُنْظر: الأغاني 16/ 19 ـ 34، والشعر والشعراء لابن قتيبة ص 201، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ص 323 ـ 324، وخزانة الأدب 8/ 364 ـ 372، وكتاب الحماسة البصرية 1/ 163 ـ 164، 197.

(2) يُنْظر: المحتسب 2/ 253 ـ 256، صدد عَرْضه للقراءات في كلمة «يَا حَسْرَةً» من قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ مَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾ يس 30.

(3) يُنْظر: الإعراب ظاهرة جمالية ص 163 ـ 165.

مرجوحاً، ومن الخطأ أنْ يُخَطِّئ النحاة أصحاب اللغة، ولو كان كلام أهل هذه اللغة خارجاً عن القياس»[1].

المبحث الثاني ـ غير الصحيح نحويّاً في إعراب الاسم:

أ ـ في سياق الجملة الاسمية:

وردت الإشارة لغير الصحيح نحويّاً فيما يتصل بإعراب الاسم في سياق الجملة الاسمية في شرح أبيات الجمل في موضعين اثنين[2]، وذلك نحو تعليقه على قول النابغة الذبياني[3]:

وَقَفْتُ فِيها أُصَيْلانا أُسَائلُها ... عَيَّت جَواباً ومَا بالرَّبْع مِنْ أحَدِ

إلاَّ أَوَارِيَّ لأْياً مَا أُبَيِّنُها ... والنُّؤْيُ كالحَوْض بالمظْلُومَةِ الجَلَدِ

فقال: «وقوله: (إلاّ أواريَّ) فيها وجهان: النصب على الاستثناء. والرفع على البدل من موضع (من أحد)؛ لأن (من) زائدةٌ، و(أحد) مرفوعٌ في المعنى،

---

(1) في التركيب اللغويّ ص 124.

(2) يُنْظر: شرح أبيات الجمل، ص 231، 235 ـ 236.

(3) دار البيتان في المصادر حول الاستشهاد بنصب الأواري على الاستثناء المنقطع، على لغة أهل الحجاز، وبرفعها على البدل، على لغة تميم، وغير ذلك ممّا يمكن الرجوع إليه في هامش 2 من المقتضب 4/ 414 ـ 415، والتصريح 5/ 362، والأواري: جمع الآري، وهو محبس الدابة، والنؤي: حُفَيرة حول البيت من تراب لمنع الماء، والمظلومة: الأرض التي حُفِر فيها، وليست بموضع حفر، والجلد: الأرض الصلبة الغليظة، والشاعر هنا في وصْفِه للسيل «شبّه داخل الحاجز بل الحوض بالمظلومة، يعني أرضاً مرُّوا بها في برِّية فتحوَّضوا حَوْضاً فسقوا فيه إبلهم، وليست بموضع تحويض أو حفر». لسان العرب، مادة (ظلم)، ويُنْظر في كل ما تقدم: الكتاب 2/ 319، 320، ومعاني القران للفرَّاء 1/ 288، 480، والمقتضب 4/ 414، ومعاني الحروف للرماني ص 97 ـ 98، والإيضاح العضدي، ص 211، والبارع في اللغة ص 627، والإنصاف 1/ 170، 171، 269، وشرح المفصل 1/ 423، وشرح الكافية 2/ 186، وارتشاف الضرب 3/ 1500، والتصريح 5/ 362 ـ 364، وهمع الهوامع 2/ 255 ـ 256، وخزانة الأدب 4/ 6، 121، 11/ 36، وديوان النابغة 2 ـ 3.

وإن كان مخفوضاً في اللفظ، وليست ببدل من موضع الجارِّ وحده، ولا من موضع المجرور وحده، ولكنها بدلٌ من موضعهما معاً. ويُروى عن الكسائي أنَّه أجاز خَفْضَ (الأواري) على البدل من لفظ (أحد)، وهذا عند البصريين خطأٌ؛ لأنَّه يصير التقدير: وما بالربع من أواريّ، فتكون (من) زائدةً في الواجب، و(من) لا تُزاد إلا في النفي عند البصريين غير الأخفش، ولو أنَّها (من) التي تدخل على الموجب والمنفي، لجاز ذلك، كقولك: ما أخذت من أحدٍ إلا زيدٍ درهماً»[1].

وفي هذا النص يشير البطليوسي إلى أن كلمة (أواري) يجوز فيها وجهان، أولهما النصب على الاستثناء المنقطع على لغة أهل الحجاز، على اعتبارها من غير جنس الأحدين، فيكون الكلامُ مُستأنفاً، والتقدير: ولكن الأواري، والخبر على هذا محذوفٌ. والوجه الآخر هو الرفع على البدل من موضع كلمة (أحد) على اعتبارها من جنس الأحدين، اتساعاً ومجازاً في المستثنى منه، وجَعْله مشتملاً على المستثنى، والإتباع من كلام تميم في الاستثناء المنقطع، وقد صرّح ابن يعيش بأنَّ الوجه النصب، وعليه أكثر الناس[2]. وقد علَّل البطليوسي كَون (أواري) مرفوعة على البدل من موضع (من أحد) بأنَّ (مِن) زائدةٌ، و(أحد) مرفوعٌ في المعنى، وإنْ كان مخفوضاً في اللفظ؛ لأنَّه مبتدأٌ مؤخّرٌ، وقوله (بالربع) خبرٌ مقدّمٌ، ثم أشار إلى أنَّها ليست بدلاً من موضع الجارِّ وحده، ولا من موضع المجرور وحْدَه، ولكنها بدلٌ من موضعهما معاً، منوِّهاً إلى أنَّه رُوي عن الكسائي أنَّه يجيز خفض (الأواري) على البدل من لفظ (أحد)، وهذا غير جائزٍ نحويّاً عند البصريين؛ لأنَّ ذلك يجعل التقدير: وما بالربع من أواري، والمراد: ما بالربع أحدٌ

(1) شرح أبيات الجمل، ص 235 ـ 236، ويُنْظر: الجمل في النحو للزجاجي ص 235 ـ 236.

(2) يُنْظر: الكتاب 2/ 319 ـ 320، ومعاني القرآن للكسائي، ص 160، 210، ومعاني القرآن للفرَّاء 1/ 288 ـ 480، والمقتضب 4/ 414، والإنصاف 1/ 170، 269، وشرح المفصل 1/ 423، وارتشاف الضرب 3/ 1500، وخزانة الأدب 11/ 136.

إلا أواريّ، على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعاً. وهنا يحضرني قول الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد: «وليس عجيباً أنْ تجعل المستثنى من هذا النوع داخلاً في جنس المستثنى منه، فقد جرت عادة العرب في كلامهم أن يجعلوا الشيء من جنسٍ غير جنسه توسُّعاً، انظر إلى قول أبي ذؤيب الهذليّ:

فَإِنْ تُمْسِ في قبر برهوة ثاوياً أنيسُكَ أصداءُ القُبورِ تَصِيحُ

فقد جعل أصداء القبور أنيساً، وليست في الأصل من جنس الأنيس..»[1].

وقد أردف البطليوسي تعليله بعدم جواز خفض (أواري) على البدل من لفظ (أحد) أيضاً بأنَّ (مِنْ) ستصير زائدةً في الواجب، ومِنْ لا تُزَاد إلا في النفي، وهو رأي البصريين[2]، بخلاف ما يراه الكوفيون، حيث يرون أنَّها تُزاد في النفي والإيجاب، والنكرة والمعرفة[3]. وبناءً على ما سبق، فإنَّه من الصحيح نحويّاً أنْ تكون (أواريُّ) بالرفع على البدل في موضع قوله (من أحد) الواقع فاعلاً للظرف (بالربع)[4]، وهو ما قال به الأعلم الشنتمري أيضاً[5]، وأنَّه من غير

(1) هامش 159 من الإنصاف 1/ 270.

(2) يُنْظر: الكتاب 2/ 316، والمقتضب 1/ 137، 163، 420، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ص54، وشرح المفصل 3/ 486، والجني الداني ص 316، ورصف المباني ص 324 ـ 325، ومغني اللبيب 1/ 322 ـ 323، والعلامة الإعرابية، ص 347 ـ 348.

(3) يُنْظر: همع الهوامع، 2/ 463 ـ 464.

(4) تجدر الإشارة إلى أن الجار والمجرور (بالربع) معتمدٌ على نفي، حيث إنَّ الظرف والمجرور بالحرف إذا وقع بعده اسمٌ مرفوعٌ، وكان معتمداً على نفي كما في قولنا: ما في الكلية أحدٌ، أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خير أو صاحب حال كان الاسم المرفوع بعد الظرف أو المجرور بالحرف فاعلاً عند أكثر النحاة، وذلك تشبيهاً لشبه الجملة بالفعل في الدلالة على الاستقرار.

يُنْظر في ذلك: الإنصاف 1/ 51 ـ 55، وشرح الكافية 1/ 247 ـ 248، وارتشاف الضرب 3/ 1122، ومغني اللبيب 2/ 443 ـ 444، وإعراب الجمل وأشباه الجمل ص 349 ـ 352، والظرف «خصائصه، وتوظيفه النحوي»، ص 355 ـ 361.

(5) يُنْظر: خزانة الأدب، 4/ 6، 11/ 36.

الصحيح نحويّاً أن تكون مرفوعةً على البدل من موضع (مـن) وحـدها، أو مـن موضع (أحد) وحدها، والمعنى يؤيد ذلك؛ ومن ثـم فـإنَّ في إشـارة البطليـوسي هذه ما يسهم في إثراء المعنى النَّصِّيّ، وتحليله على الصورة التي أرادها النابغة.

ب ـ في سياق الجملة الفعلية:

لقد تبين أن الإشارة لغير الصحيح نحويّاً فيما يتصل بإعراب الأسماء في سياق الجملة الفعليـة قـد وردت في ثلاثـة مواضـع مـن شرح البطليـوسي[1]، وذلك نحو تعليقه على قول المرّار بن سعيد الفقعسيّ، في وصف منزلٍ[2]: (من الوافر)

---

(1) يُنْظر: شرح أبيات الجمل، ص 97 ـ 98 في تعليقه على قول الفرزدق: (من الطويل)

ولكـنَّ نِـصْفاً لَـوْ سَـبَبْتُ وَسَـبَّنِي بَنُـو عَبْـدِ شَـمْس مِـنْ مَنَـافٍ وهَاشِـم

وكذلك ص 246 ـ 247، في تعليقه على قول الأعشى: (من الطويل)

أَلاَ قُـلْ لِتَيَّـا قَبْـلَ مِرَّتِهـا اسْـلَمِي ** تَحِيَّـةَ مُـشْتَاقٍ إِلَيْهَـا مُتَـيَّمِ

(2) ورد البيتان في المصادر مُسْتشهداً بالثاني منهما على إعمال الفعل الأول «نرى» وإلغاء الثاني في باب التنازع، وعلى ذلك فالخدال مفعولٌ به للفعل «نرى»، وضمير الخدال «نون النسوة» معمولٌ للفعل الثاني، ولو أنه أعمل الفعل الثاني لقال: نرى بها يقتادنا الخردُ الخدالُ، أو ونرى عصوراً بها يقتادنا الخُرَّدُ الخِدَالُ، برفع «الخرد» على أنَّه فاعل «يقتاد» مع حَذْف نون النسوة، حيث إنَّ «نرى» يتطلب معمولاً فضلة، وعصوراً منصوبٌ على الظرفية، والهاء في «بها» عائدةٌ على المنزل، أنثه حملاً على المعنى، أي أنَّه في معنى الدار. والمعنى: ونرى الخرد الخدال يقتَدْننا، والبيت قائم الوزن مع إعمال كلٍّ واحدٍ من الفعلين، والهوى: العشق، والهوى: المفسد للكبد، والجل العميد: الذي أفسد الحب كبده، ونغنى: نقيم، معنى يقْتَدْنَنَا: يُقدننا كما تُقاد الدابة، وجاء بالفعل على وزن افتعل للمبالغة في القَوْد، أي يملن بنا إلى الصبا، والخرد: جمع خريدة، وهي المرأة الحيية الخَجِلة، والخدال: جمع خَدْلَةٍ، وهي كثيرة لحم الساق، أي أنَّها غليظة مستديرة. يُنْظر في كل ما تقدم: الكتاب 1/ 76، والمقتضب 4/ 76 ـ 77 وهامش 1 من 4/ 77 أيضاً، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي 3/ 90، 94، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ص 342 ـ 344، والإنصاف 1/ 85 ـ 86، وهامشه بهاتين الصفحتين، وشرح التسهيل 2/ 101، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي، ص 106.

فَـرَدَّ عـلى الفُـؤَادِ هَـوَى عَميـداً وَسُـوئلَ لَـوْ يُبـينُ لَنَـا الـسُّؤالاَ
وَقَـد تَغْنَـى بهَـا وَنَـرَى عُـصُوراً بهَـا يَقْتَـدْنَنَا الخُـرُدَ الخِـدَالاَ

ففي تعليقه على البيت الأول قال: «والفعلان في هذا البيت: «نرى»، و«يقْتدْنَنَا»، فأعمل الأول منهما، وهو «نرى»؛ ولذلك أضمر في الثاني، ولو أعمل الثاني لحَذف الضمير، ورد الفعل إلى أصله، وقال: يقتادُنا الخُرُدُ الخِدَالُ، والبيت قائم الوزن مع إعمال كلٍّ واحد من الفعلين؛ ولذلك وصله بالبيت الذي قبله؛ ليعلم أنَّ القوافي منصوبة، وأنَّه إنَّما أعمل الأول. وكان ابن درستويه يقول: مَنْ نصب «السؤالا» بـ «يبين»، فقد أخطأ؛ لأنَّ السؤال لا يُبينُه المجيب، إنَّما يُبينُه السائل، قال وإنَّما هو منصوبٌ بـ «سوئل» مصدرٌ له، ومفعول «يبين» محذوف، كأنَّه قال: وسوئل السؤالَ لو يُبينُ لنا الجواب. ويُروى: «سُؤالاَ» بإسقاط الألف واللام، وهو أشبه بما قال ابن درستويه: ليس بممتنعٍ أنْ يكون منصوباً بيبين على وجهين، أحدهما: أنْ يريد جواب السؤال، ويحذف المضاف، والثاني: أن يقيم السؤال مقام المسؤول عنه، كما تقول: درهمٌ ضَرْبُ الأمير، وثوبٌ نَسْجُ اليمن»[1].

وما يهمُّنا في هذا النص إشارة البطليوسي إلى أنَّ ابن درستويه يرى أنَّ نَصْب (السؤال) بالفعل (يبين) غيرُ جائزٍ نحويّاً، وعِلَّة ذلك في رأي ابن درستويه أنَّ السؤال لا يُبِينه السائل، والناصب لكلمة (السؤال) مصدرٌ له، تقديره: سُوئل، ومفعول (يبين) محذوف، والمعنى: وسوئل السؤال لو يبينُ لنا الجوابَ. هذا، وقد أشار إلى أنَّ (السؤالا) يروى (سؤالاً) بإسقاط الألف واللام، وهو أشبه بما قاله ابن درستويه، والجدير بالذكر أن هذا هو ما رواه سيبويه[2]، ثم أشار البطليوسي بعد ذلك إلى أنَّ غير ابن درستويه قال بأنَّ (السؤالا) غير ممتنعٍ أنْ يكون منصوباً بالفعل (يبين) ــ وهو ما أرجّحه ـ على أحد وجهين، أحدهما أنَّه أراد جواب السؤال، وحَذَف

(1) شرح أبيات الجمل، ص 106.
(2) يُنْظر: الكتاب، 1/ 78.

المضاف (جواب) وأحلّ المضاف إليه محلّه (السؤالا)، والآخر أنَّه أقام السؤال مقام المسؤول عنه، كما تقول: درهمٌ ضَربُ الأمير، وثوبٌ نَسْجُ اليمن، والمعنى على هذا الترجيح أنَّ الشاعر يصف منزلاً بأنَّه ردَّ على الفؤاد هوىً مُضْنِياً، وسوئل لو يبين لنا جواب السؤال.

جـ ـ في سياق الأساليب النَّحوية:

عرض البطليوسي لغير الصحيح نحويّاً فيما يتصل بإعراب الأسماء في سياق الأساليب النَّحوية في موضعين اثنين من شرحه، أولهما كان مختصّاً بإعراب كلمة (عبداً) في سياق أسلوب النداء، وذلك في تعليقه على قول جرير[1]: (من الوافر).

أَعَبْداً حَلَّ في شُعْبَى غَرِيباً ... أَلُؤْماً لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا؟

فقال: «وقد أجاز سيبويه في قوله: (أعبداً) أنْ يكون منادى، وأنْ يكون منصوباً على الحال، كأنَّه قال: أتفخر عبداً، أي في حال عبوديته، ولا يليق الفخر بالعبد! و(شعبى) اسمُ موضعٍ، و(غريباً) ينتصب على النعت لعبد أو الحال من الضمير في (حلَّ)»[2].

وفي هذا النص يشير البطليوسي متعجِّباً إلى أنَّه من غير الصحيح نحويّاً أنْ تكون كلمة (عبداً) منصوبةً على الحال كما قال سيبويه، معلِّلاً ذلك بأنَّه لا يليق الفخر بالعبد، وكان سيبويه قد علَّق على قول جرير، فقال: «أتلؤم لؤْماً وأتغترب

(1) هذا البيت دار في كتب التراث مُسْتشْهَداً به على حذف عامل المصدر الواقع بدلاً من فعله وجوباً بعد الاستفهام التوبيخي للمخاطب؛ لأنَّه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه، كأنَّه قال: أتلؤم لؤماً؟ وتغترب اغتراباً؟ يُنْظر على سبيل المثال: الكتاب 1/ 339، 344، ومعاني القرآن للفرَّاء 2/ 297، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ص 174، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ص 201، وشرح التسهيل 38353، وشرح الكافية 1/ 255، وارتشاف الضرب 3/ 1371، والتصريح 2/ 475 ـ 476، وشرح الأشموني 2/ 203 ـ 204، وخزانة الأدب 2/ 183 ـ 187.

(2) شرح أبيات الحمل، ص 145، ويُنْظر: الجمل في النحو للزجاجي ص 156.

اغترابا، وحَذَفَ الفعلين في هذا الباب؛ لأنَّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو كثيرٌ في كلام العرب. وأمَّا عبداً، فيكون على ضربين: إنْ شئت على النداء، وإنْ شئت على قوله: أتفتخر عبداً، ثم حذف الفعل»[1]. وقال في موضع آخر: «وأمَّا قول الشاعر: أَعَبْداً حَلَّ في شُعْبَى غَرِيباً، فيكون على وجهين: على النداء، وعلى أنَّه رآه في حال افتخارٍ واجتراءٍ، فقال: أعبداً، أي أتفخر عبداً، كما قال: أتميميّاً مرّة»[2].

والواضح من كلام سيبويه أن كلمة (عبداً) يجوز فيها أنْ تكون منادى منصوباً، وذلك على اعتبار الهمزة للنداء؛ لأنَّه شبيهٌ بالمضاف، حيث إنَّه وصِفَ بجملة (حلَّ)، ويجوز أنْ تكون منادى نكرة مقصودة؛ لأنَّ الشاعر يَعْني إنساناً معيّناً، وهو العباس بن يزيد الكندي، وكان مقيماً بشُعْبَى، فعارض جريراً عندما هجا الرّاعي النُّمَيري بقوله من قصيدةٍ له:

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيم ... حَسِبْتَ النَّاسَ كُلَّهُم غِضَابا

ومن ثَمَّ هجا جرير العبَّاس قائلاً:

إِذَا جَهِلَ السَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدِّرْ ... لِبَعْضِ الأُمُورِ أَوْشَكَ أنْ يُصَابَا

سَتَطْلُعُ مِن ذُرَا شُعْبَى قَوافٍ ... عَلى الكِنْدِيِّ تَلْتَهِبُ التِهَابَا

أَعَبْداً حَلَّ في شُعْبَى غَرِيباً ... أَلؤْماً لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا[3]

وكونه نكرة مقصودة يحتّم أنْ تُبْنى على الضم، لكنَّ الشاعر نوّنه منصوباً، كأنَّه نكرةٌ غير مقصودةٍ، كي يتوافق النظام النحويّ مع النَّسج الشعريّ.

---

(1) الكتاب 1/ 339.

(2) الكتاب 1/ 344 ـ 345، ويُنْظر: البارع في اللغة ص 413.

(3) يُنْظر: خزانة الأدب 2/ 310 ـ 311.

هذا، وقد ذكر سيبويه أنَّه يمكن أنْ تكون الهمزة للاستفهام[1]، والفعل محذوفٌ، تقديره: أتفخر، والفاعل مستترٌ وجوباً، تقديره: أنت، وعبداً حال من الضمير المستتر، أي أتفخر عبداً، وعلى هذا تكون جملة (حلّ) أيضاً حالاً من ضمير تفخر، وبناءً على ما سبق أرى القول بأنَّ كلمة (عبداً) حالٌ قولاً صحيحاً، وذلك لإمكانية القول بأنَّ الشاعر يخاطب العبّاس بن يزيد الكنديّ مُسْتفهماً موبِّخاً إيَّاه على فَخْره واجترائه في حال عبوديته، حيث نزوله في موضع اسمه (شُعْبَى) جامعاً بين اللؤم والاغتراب، وهذا ما رآه السيرافي أيضاً[2].

هذا عن الموضع الأول، أمَّا عن الموضع الآخر، فقد كان في سياق أسلوب الشرط، وذلك في تعليقه على قول طرفة بن العبد: (من الخفيف)

كَـرِيمٌ يُـرَوِّي نَفْـسَهُ في حَيَاتِـهِ ... سَتَعْلَمُ إِنْ مُتْنَا صَدَى أَيُّنَا الصَّدِي

والذي ورد في تعليقه على قول أبي زُبَيْد الطائي «حرملة بن المنذر»: (من الخفيف)

غَـيْرَ أَنَّ الجُـلاَحَ هَـدَّ جَنَـاحِي ... يَـوْمَ فَارَقْتُـه بِـأَعْلَى الـصَّعِيدِ

عـن يمـينِ الطَّريـقِ عِنْـدَ صَـدىً ... حَـرَّان يَـدْعُو باللَّيْـلِ غَـيْرَ مَعُـودِ

صَـادِياً يَـسْتَغِيثُ غَـيْرَ مُغَـاثٍ ... وَلَقَـدْ كَـان عُـصْرَةَ المَنْجُـودِ[3]

والمسبوقة بقوله:

---

(1) يُنْظر: 1/ 344 ـ 345.

(2) يُنْظر: شرح كتاب سيبويه 5/ 112، 117.

(3) الجُلاح: اسم رجل، قال ابن منظور: «الجَلَحُ: ذِهابُ الشعر من مقدَّم الرأس... وجُلاَّحٌ والجُلاَح وجُلَيْحة: أسماء، قال الليث: وجُلاحُ اسم أَبي أُحَيْحَة بن الجُلاح الخزرجي» لسان العرب، مادة جلح.

يَـا بْـنَ أُمِّـي وَيَـا شُـقَيِّقَ نَفْـسِي أنْـتَ خَلَّفْتَنِـي لِـدَهْرٍ شَـدِيدِ[1]

فقال البطليوسي: «ومعنى هدَّ: هدم وأذهب، والصعيد: وجه الأرض، والصعيد أيضاً القبرُ. والصَّدى: طائرٌ، كانت العرب تزْعُمُ أنَّه يتخلَّق من الميت المقتول، ويقول: اسقوني، اسقوني حتى يُقْتَلَ قاتله؛ ولذلك قال: صادياً، أي عطشان، هذا هو المشهور من أمر الصَّدَى وصياحه، واستعمله طرفة بن العبد على معنى آخر، فقال:

كَـرِيمٌ يُـرَوِّي نَفْـسَهُ فِي حَيَاتِـهِ سَتَعْلَمُ إن مُتْنَا صَدَى أيُّنَا الصَّدِي

يقول لعاذله على الاستهتار بشرب الخمر: أنا أُرَوِّي صدايَ في حياتي فلا يحتاج إلى أن يصيح بعد موتي: اسقوني، اسقوني، وأنت لا تُرَوِّي صداك، فستعلم إنْ مُتْنا غداً: صدى مَن يصيح، أصَدايَ، أم صداك؟ و«صدى»: مرفوعٌ بالابتداء، و«أيّنا»: مخفوضٌ بإضافة الصدى إليه، و«الصدي»: خبرُ المبتدأ، كما تقول: ابْنُ أيِّ القوم أنت؟. وقد أولع الناس بتنوين «صدى»، ورفع «أيّنا» وهو خطأٌ لا وجه له، والعُصرة: المَلْجَأ، والمنجود: المكروب»[2].

ومن خلال هذا النص يُلاحظ أنَّ البطليوسي قد أشار إلى أنَّ كلمة (صدى) ـ الواقعة في سياق جملة الشرط (إنْ متنا) المحذوفة الجواب لتقدُّم ما

(1) دار هذا البيت مُسْتَشْهَداً به على جواز إثبات الياء في (أمي، ونفسي)؛ لأنَّهما غير منادين، إجراءً لهما مُجرى الاسم المضاف إليه في قولنا: يا بن زيدٍ، في إثبات التنوين. والإثبات أحد الأوجه الأربعة التي وردت عن العرب في قولهم: يا بن أمي ويا بن عمّي على وجه الخصوص، وشُقِّيق تصغير شقيق، وهو ما انشق بنصفين، والمعنى: يا بن أمي، ويا أخا نفسي، كنت لي ظهراً في هذه الدنيا، وحال الموت بيني وبينك، فتركتني لدهرٍ شديد، أكابد شدائده وحدي. يُنْظر: الكتاب 2/ 213، والمقتضب 4/ 250، والجمل في النحو للزجاجي ص 161 ـ 162، وشرح المفصّل 1/ 285، وشرح التسهيل 3/ 263، ولسان العرب، مادة «شقق»، والتصريح 4/ 66 ـ 67، وشرح الأشموني 3/ 286.

(2) شرح أبيات الجمل، ص 152 ـ 153.

يدلُّ عليه[1] ـ حيث إنَّ حَذْف جواب الشرط أبلغ من ذِكْره[2] ـ مبتدأٌ، و(أيِّنا) مضافٌ إليه مجرورٌ، و(الصَّدى) خبر المبتدأ، وهذا نحو قولنا: ابنُ أيِّ القوم أنت؟، فابنُ مبتدأٌ، و(أيّ) مضافٌ إليه، و(أيّ) مضاف، و(القوم) مضاف إليه، و(أنت) خبرٌ.

هذا، وقد أشار أيضاً إلى أنَّه من غير الجائز نحويّاً رفع كلمة (أيِّنا)؛ لأنَّ الناس قد أولعوا بتنوين (صدى) ورفع (أيِّنا)، وهو خطأٌ لا وجه له، فقد ورد على سبيل المثال في لسان العرب قوله: «وكانت العرب تقول إذا قُتِل قتيلٌ، فلم يُدْرَك به الثأر خرج من رأسه طائرٌ كالبومة، وهي الهامة، والذَّكر الصَّدى، فيصيح على قبره: اسقوني اسقوني، فإنْ قُتِل قاتله كفَّ عن صياحه، ومنه قول الشاعر: أَضْرِبْكَ حتّى تقول الهامة: اسقوني... وأنشد: ستعلم إنْ مُتنا صَدىً، أيُّنا الصَّدى»[3].

ومن خلال هذا النص نلاحظ أنَّ ابن منظور قد روى البيت بتنوين (صدى)، ورفع (أيِّنا)، لكن المتفحص بيت زُبَيْد يؤيد رواية رفع (صدى)، حيث إنَّ المعنى بالنصب هو: ستعلم إنْ مُتنا عطشاً، لكن معنى البيت يشير إلى أنَّ الشاعر «يقول لعاذله على الاستهتار بشرب الخمر: أنا أُرَوِّي صَدَاي في حياتي، فلا يحتاج إلى أنْ يَصيح بعد موتي: اسقوني، اسقوني، وأنت لا تُرَوِّي صداكَ، فستعلم إنْ مُتْنَا غداً: صدى مَن يصيح، أصداي أم صداك؟»[4]، وفي هذا

---

(1) من الجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أنَّ المتقدم الدال على جواب الشرط المحذوف هو جملة (ستعلم)، وحذْفُ جواب الشرط لتقدم ما يدل عليه أو اكتنافه ما يدل على الجواب قاله غير نحويٍّ. يُنْظر: الكتاب 1/ 453، والمقتضب 2/ 68، 80 ـ 81، ومعاني القرآن للفرَّاء 1/ 331 ـ 332، والخصائص 1/ 284، ومغني اللبيب 2/ 647، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص 286، والشرط عند النحاة، ص 232.

(2) يُنْظر: الممتع في التصريف 2/ 537.

(3) لسان العرب، مادة صدى، ويُنْظر المعنى نفسه في كتاب النقائض «نقائض جرير والفرزدق» لأبي عُبيدة مُعمُر بن المثنى 2/ 838.

(4) شرح أبيات الجمل، ص 153.

المعنى ما يؤيد رَفْع (صدى) على الابتداء وإضافة (أيِّنا) إليه، ورَفْع (الصدى) على أنه خبرٌ للمبتدأ.

د ـ فيما يتصل بإعراب المضاف إلى (بين):

أجاز النحاة إضافة الظرف (بين) دون (بينما) إلى المصدر، مستشهدين بقول أبي ذؤيب الهذلي الآتي[1] والذي عرض البطليوسي في تعليقه عليه لغير الصحيح نحويّاً فيما يتصل بإعراب المضاف إلى (بين)، حيث يقول أبو ذؤيب[2]: (من الكامل)

بَيْنَا تَعَنُّقُه الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

وقد علّق عليه البطليوسي بقوله: «ووقع في بعض نسخ الجمل: تَعَانِقِهِ، بألف وهو خطأٌ، والصواب (تَعَنُّقِهِ)، وكذا وقع في شعر أبي ذؤيب؛ لأن (تعانق) لا يتعدى إلى مفعول، إنَّما يُقال: تَعَانق الرجلان والمُعانقةُ، والاعْتِنَاق، والتَّعَنُّقُ هي المتعدية، والاعتناق: آخر مراتب الحرب؛ لأنَّ أول الحرب الترامي بالسهام

(1) يُنْظر: الخصائص 3/ 124، وشرح المفصّل 4/ 34، وشرح التسهيل 2/ 138، وشرح الكافية 3/ 200، ولسان العرب مادة (بَيْن)، وارتشاف الضرب 3/ 1406، ومغني اللبيب 2/ 371، وهمع الهوامع 2/ 206، وخزانة الأدب 5/ 258، 7/ 71.

(2) هذا البيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين 1/ 81، وذلك في قصيدته المشهورة، التي رثى بها أولاده الخمسة الذين أصابهم الطاعون. يُنْظر: خزانة الأدب 1/ 422 ـ 423، 7/ 72. وتعنقه الكماة: دُنوه منهم، والروغ: أن يحيد عن ضرباتهم، والجريء: الواسع الصدر، والسلفع: السليط، والمعنى أن هذا المُسْتَشْعر الدرع حزماً وقت معانقته للأبطال ومراوغته للشجعان، قُدِّر له رجلٌ هكذا، فاقتتلا حتى قتل كلُّ واحدٍ منهما صاحبه، ومراده أنَّ الشجاع لا تعصمه جراءته من الهلاك، وأنَّ كلّ مخلوقٍ إلى فناء. يُنْظر: جمهرة اللغة لابن دريد، مادة خوص 2/ 228، وخزانة الأدب 7/ 76، وشرح أبيات الجمل، ص 260، والأشباه والنظائر في النحو 1/ 173.

ثم المطاعنة بالرماح، ثم المجالدة بالسيوف، ثم الاعتناق، وهو أن يتخاطف الفارسان، فيسقطا إلى الأرض معاً»[1].

فالبطليوسي في نصه هذا يشير إلى أنَّ رواية البيت بقوله: (تعانقه) بألفٍ، وكونه مجروراً خطأٌ، والصواب تعنُّقه بالرفع. وقد علَّل ذلك بردٍّ لا يخصُّ رواية الجرِّ، إنَّما يخصُّ اللازم والمتعدي، فأشار إلى أنَّ الفعل (تعانق) لا يتعدى إلى مفعول، فيقال: تعانق الرجلان، وأضاف أن المتعدي هو (التَّعنُّق) من (اعتنق). وفي هذا الصدد أشير إلى أنَّ ابن منظور قال: «وعانقه معانقةً وعِناقاً: التزمه فأدنى عُنُقه من عُنُقه، وقيل: المعانقة في المودة والاعتناق في الحرب، قال:

يطعنهم، ومَا ارْتَمَوا، حتى إذا اطّعَنُوا ضارَبَ، حتى إذا ما ضاربُوا اعْتَنَقَا

وقد يجوز الافتعال في موضع المفاعلة، فإذا خصّصت بالفعل واحدٌ دون الآخر لم تقلُ إلا عانقه في الحالين قال الأزهري: وقد يجوز الاعتناق في المودة، كالتعانق، وكلٌّ في كلٍّ جائز»[2]. ولمَّا كان ذلك كذلك، فإنني أشير أيضاً إلى ما أثبته ابن هشام في الردِ على البطليوسي، نقلاً عن ابن عصفور، حيث قال: «ونقل ابن عصفورٍ عن ابن السِّيد أنَّه قال في قول أبي ذؤيب:

بَيْنَا تَعَنُّقُهُ الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

إنَّ مَن رواه بجر التعانق مُخطئٌ؛ لأنَّ تفاعل لا يتعدى، ثم ردَّ عليه بأنَّه إنْ كان قبل دخول التاء متعدياً إلى اثنين، فإنه يبقى بعد دخولها متعدياً إلى واحد، نحو عاطيْتُه الدراهم وتعاطينا الدراهم، وإن كان متعدياً إلى واحد، فإنه يصير قاصراً، نحو تضارَبَ زيدٌ وعمرٌو، إلا قليلاً، نحو جاوزتُ زيداً وتجاوزته،

(1) شرح أبيات الجمل، ص 260، ويُنْظر: إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص 288، والجمل في النحو للزجاجي ص 302 ـ 303.

(2) لسان العرب، مادة عَنَقَ.

وعانقته وتعانقته، أهـ. وإنما ذكر ابـن الـسِّيد أنَّ تعـانق لا يتعـدى، ولم يـذكر أن تفاعل لا يكون متعدياً، وأيضاً فلم يخص الرد برواية الجر، ولا معنى لـذلك»[1]، ثُم قال ابن عصفور: «وهذا الذي ذهب إليـه باطـلٌ ـ أي البطليـوسي ـ ووجهـه عندي أنْ لا تقدَّر التاء داخلة على (فاعَلَ)، بل أصلٌ بنفـسها، فكـذلك (تعـانق) يكون من هذا القبيل، إلا أنَّ ذلك يكون ممّا يُحفظ ولا يُقاس عليه»[2].

واكتفاءً بما سبق أشير إلى أن كلاً من رواية الجر والرفع صحيحٌ، فالجر على تقدير: بين أوقات تعانقه وبذلك يكون شاهداً على جواز إضافة الظرف (بين) لَمَّا وصِلَ بالألف إشباعاً إلى المصدر المفرد، والرفع على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف. لكـن الرفع أعرف على تقدير: تعنُّقُه حاصلٌ، أو تعنُّقه وروغِهِ حاصلان، أو بينا تعنُّقُـه الأبطال حاصلٌ معهودٌ، ومعتمدٌ مألوفٌ أُتيح لـه يومـاً رجـلٌ جـريءٌ، وبـذلك تكون الإضافة إلى الجملة[3].

المبحث الثالث ـ غير الصَّحيح نحويّاً في إعراب الحرف:

عرض البطليوسي لما يتصل بغير الصحيح نحويّاً في إعراب الحرف صـدد تعليقه على قول الأعشى: (من الطويل):

رَضِـيعَيْ لِبَـانِ ثَـدْيَ أُمٍّ تَحَالَفَـا ... بِأَسْـحَمَ دَاجٍ عَـوْضُ لاَ نَتَفَـرَّقُ[4]

---

(1) مغني اللبيب، 2/ 522، ويُنْظر نص ابن عصفور في شرحه لجمل الزجـاجي 2/ 568، وهـو لا يخرج عمّا قاله ابن هشام.

(2) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 2/ 568 ـ 569 بتصرُّف يسير.

(3) يُنْظر: شرح التسهيل 2/ 138، وشرح الكافية 3/ 200، وخزانة الأدب 7/ 71 ـ 73.

(4) البيت في ديوان الأعشى، ص 275، رقم 53، ويُروى «رضيعي لبان» على نحو ما أشار الزَّبيْدي في تاج العروس، وذلك في قصيدته التي مدح بها المُحَلَّق بْنَ حنْتَم بـنِ شـدَّادِ بْـنِ رَبيعـة، وقبـل الشاهد موضع الحديث في هذا المبحث يقول:

تَـــشُبُّ لِمَقْـــرُورَيْنِ يَـــصْطَلِيَانِهَا ... وَبَـاتَ عَـلى النَّـارِ النَّـدَى والمُحَلَّـقُ =

فقال: «وقوله: عَوضُ لا نتفرَّقُ: من جعل (عَوض) اسم صنمٍ جاز في إعرابه ثلاثة أوجه: أحدها: أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر، كأنَّه قال: عَوضُ قَسَمُنَا الذي نُقسم به. ويجوز أنْ يكون في موضع نصب على أنْ تُقَدِّر فيه حرف الجرِّ، وتحذفه، كقولك: يمينَ الله لأفْعَلَنْ. ويجوز أنْ يكون في موضع خفضٍ، على إضمار حرف القسم، وهو أَضعف الأوجه، ومَن اعتقد هذا لزمه أنْ يجعل الباء في قوله: (بأسحم)، بمعنى في، ويعني بالأسحم: الليل، أو الرَّحم. ولا يجوز أنْ تكون الباء في هذا الوجه للقسم؛ لأنَّ القسم لم يقع بالأسحم، إنَّما وقع بـ(عوض) الذي هو الصنم»[1].

ومن خلال هذا النص يتضح لنا أنَّ ثمَّة ثلاثة أوجه في إعراب كلمة (عوض)، وذلك إذا كانت اسم صنمٍ، أحدها أنْ تكون مبتدأً محذوف الخبر، والثاني أن تكون في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، والثالث أنْ تكون في موضع خفض على إضمار حرف القسم، وهو أضعف الأوجه كما يرى البطليوسي[2]. وترتب على مَن قال بهذا الوجه الأخير أنْ تكون الباء في قوله: (بأسحم) بمعنى (في)، ويُقصد بالأسحم الليل أو الرَّحم، ثم أشار البطليوسي ـ وهو ما نحن بصدده ـ إلى أنَّه بناءً على هذا الوجه الثالث لا يجوز أنْ تكون الباء

= أي أنه يقول: بات على النار اثنان يستدفئان من البرد ويسمران، هما الكرم و(المحلَّق)، وهما أخوان قد رضعا ثدي أمٍّ واحدة، وتحالفا بحرمة الثدي الذي رضعاه ألاّ يفترقان. وقد دار الشاهد في كتب التراث حول جواز تقديم الظرف المتعلق بجواب القسم عليه، وهو الأمر الذي يجيزه بعض النحاة ويمنعه آخرون، وكذلك العرضُ لِمَا يجوز في (عوضُ) من الضم والفتح والكسر. يُنْظر: الخصائص 1/ 266، والإنصاف 1/ 401، وشرح المفصّل 2/ 285، وشرح التسهيل 3/ 84، وشرح الكافية 3/ 226، وارتشاف الضرب 4/ 1786، وتاج العروس، مادة عوض 10/ 105 ـ 106، ولسان العرب: مادة (عوض) و(سحم)، وخزانة الأدب 7/ 138 ـ 141.

(1) شرح أبيات الجمل، ص 73، ويُنْظر: الجمل في النحو للزجاجي ص 75.

(2) يُنظر في ذلك أيضاً: الدرر اللوامع 1/ 464، والظرف «خصائصه، وتوظيفه النحوي»، ص 188 ـ 189.

في هذا الوجه للقسم؛ وعِلَّة ذلك أنَّ القسم لم يقع بالأسحم، إنَّما وقع بـ (عوض) الذي هو الصنم، وهو ما أؤيده في القول بهذا الوجه الثالث، وذلك بناءً على أنَّ الأسحم هنا معناه الليل الشديد السواد أو الرَّحم المظلم أو حرمة الثدي والمقصود حلمته السوداء من جرَّاء الرضاعة، وكون القسم واقعاً بـ (عوض)، أنَّه هو المقسم به، وجملة (لا نتفرَّق) جوابه. وممن رأوا هذا الوجه ابن الكلبي، فقد أشار ابن هشام والجوهري إلى أنَّ ابن الكلبي قال إنَّه (عوض) قسمٌ، وهو اسم صنمٍ، كان لبكر بن وائل، بدليل قوله:

حَلَفْتُ بمَائِرَاتٍ حَولَ عَوضٍ وأنصَابٍ تُرِكْنَ لَدَى السُّعَيْرِ[1]

وفي هذا يقول البغدادي: «ووجهه أنَّ الشاعر حلف بالدماء المائرات، أي الجاريات على وجه الأرض حولَ عَوض. ومن عادة المشركين كانوا يذبحون ذبائح لأصنامهم، فلولا أنَّ عوضاً صنمٌ لَمَا ذُبِح له شيءٌ، ولَمَا حُلِف بالدماء التي حوله تعظيماً له، ويدلُّ أيضاً على كونه صنماً ذِكره مع السُّعير، وهو بالتصغير كما في القاموس وغيره، خلافاً لِمَا يُوهمه كلام الصحاح»[2]. لكنَّني لا أؤيد كون (عوض) اسماً لصنمٍ، إنَّما أراه ظرفاً مبنيّاً على الضم مثل قط وقبل وبعد، بمعنى أبد الدهر، ولا سيّما أنَّ البغدادي قد قال: «وقد راجعت كتاب الأصنام لابن الكلبي... فلم أَرَ فيه ذِكْرَ عوض ولا ذَكَرَ صنماً لبكر بن وائل، مع أنَّه ذكر أصنام القبائل، وسبب عبادتها، وكيف أزالها النبي (ﷺ)... وكذا لم أَرَ له ذِكْراً في كتاب أيمان العرب، تأليف أبي إسحاق

(1) يُنْظر: مغني اللبيب، 1/ 150 ـ 151، وخزانة الأدب 7/ 140، والصحاح 2/ 685 باب الراء، مادة سعر، والبيت لرشيد بن رميض كما في لسان العرب، مادة سعر.

(2) خزانة الأدب 7/ 140، ويُنْظر: لسان العرب، مادة (عوض)، والصحاح 2/ 685 باب الراء، مادة سعر، وكذلك 3/ 1093 باب الضاد، مادة عوض، والقاموس المحيط 2/ 49 ـ 50 باب الراء، مادة سعر، حيث عدم نصِّه على ورود السُّعير بالتصغير كما أشار البغدادي.

إبراهيم بن عبدالله النَّجِيرَمي... والمذكور في كتاب الأصنام إِنَّما هو السعير وحْدَه لا مع عَوض»[1].

ولَمَّا كان الأمر على هذا النحو، فقد وَضُحَ الميل إلى كونه ظرفاً، محتملاً وجهين من الإعراب، أحدهما: أنْ يكون بدلاً من (أسحم) ويكون القول فيه كأَنَّه قال: عوضِ قسمنا الذي نُقسم به، أي أَنَّهما تحالفا بالليل المظلم أو بالرَّحم أو بالثدي الذي رضِعا منه أو بالدم تُغْمَسُ فيه اليد عند التحالف، وهو قسمهما الذي يُقسمان به والوجه الثاني أنْ يكون القسم بالأسحم، فتكون الباء فيه باء القسم، وتكون كلمة (عوض) ظرفاً، أي أَنَّه ظرف زمانٍ مبنيٌّ على الضم في محل نصب، لاستغراق المستقبل من الزمان، متعلِّقٌ بالفعل (نتفرق) في جملة جواب القسم أي لا نتفرق أبداً، كأَنَّه قال: إنَّهما (الكرم والمُحَلَّق) تحالف ألاّ يتفرَّقا عوضُ، أي أبد الدهر أو طول الدهر[2]. وهو ما يؤيده المعنى النَّصِّيّ، وما يقصده الأعشى من خلال العلاقات الرأسية على مستوى القصيدة، والعلاقات الأفقية على مستوى البيت.

المبحث الرّابع ـ غير الصّحيح نحويّاً في إعراب الجمل وأشباهها:

أ ـ فيما يتصل بإعراب الجمل:

وردت الإشارة لغير الصحيح نحويّاً في إعراب الجمل في شرح أبيات الجمل، وذلك في سياق الجملة الفعلية دون الاسمية في موضعٍ واحدٍ، صدد تعليقه على ما سبق من قول النابغة الذبياني: (من البسيط)

---

(1) خزانة الأدب 7/ 141، وفيه بسطٌ أكثر لهذه المسألة، ويُنْظر: ارتشاف الضرب 4/ 1789 ـ 1790، ولسان العرب، مادة (عوض)، ومغني اللبيب 1/ 150، والظرف «خصائصه، وتوظيفه النحوي»، ص 188.

(2) يُنْظر: شرح أبيات الجمل، ص 73، وتاج العروس، مادة عوض 10/ 105 ـ 106، والصحاح 5/ 1947 باب الميم، مادة سحم، وخزانة الأدب 7/ 138، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة ص 415، والظرف «خصائصه، وتوظيفه النحوي»، ص 189.

وَقَفْـتُ فِيهـا أُصَـيْلانا أُسَـائلُها عَيَّت جَواباً ومَا بـالرَّبْعِ مِـنْ أحَـدِ
إلاَّ أوَارِيَّ لأْيـاً مَـا أُبَيِّنُهـا والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظْلُومَـةِ الجَلَـدِ

فقد بدأ تعليقه عليه بقوله: «وقوله: (أسائلها) في موضع نصب عـلى الحـال، ولك في هذه الحال أنْ تجعلها حالاً من التاء في (وقفتُ)، فتكون حـالاً جاريـة عـلى مَن هي له، ولك أنْ تجعلها حالاً من الضمير الذي في (فيها)، فتكون حـالاً جاريـة على غير مَنْ هي له. وإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ في (أسائلها) ضـميراً راجعـاً إلى الـسائل، وضميراً راجعاً إلى المسؤول، واستتر الضمير مع جريان الحال على غير مَنْ هي لـه؛ لأنَّ الفعل يَسْتتر فيه ضمير الأجنبيّ، وغير الأجنبيّ لقوته في الإضمار. ولو صيّرت الجملة حالاً محـضة، لقلـت: إذا كانـت الحـال مـن التـاء: (وقفـتُ فيهـا أُصَـيْلانا مُسَائلُها»، وإذا كانت حالاً من ضمير الدار قلت: مُسَائلُها أنا، فـأظهرت الـضمير، ولا يجوز أنْ تكون الجملة في موضع الحال من الضميرين جميعـاً عـلى حـدِّ قولـك: لقيتُه رَاكبين؛ لاختلاف العاملين ولِمَا في ذلك من التناقض»[1].

وفي هذا النص يرى البطليوسي أنَّ قول النابغة (أسائلها) جملـةٌ في موضـع النصب على الحال من التاء في (وقفت)، فتكون حالاً جارية عـلى مَـن هـي لـه، ويجوز أنْ تكون حالاً من الضمير في (فيها) فتكون حالاً جارية على غير مَنْ هـي له، حيث إنَّ الضمير في (فيها) يعود على (دار مَيّة) المذكورة في البيت السابق على هذا البيت وهو مطلع القصيدة، الذي يقول فيه:

يَـا دَارَ مَيّـةَ بالعَلْيَـاء فالـسَّنَدِ أَقْـوَتْ وَطَـالَ عَلَيْهَـا سَـالِفُ الأَبَـدِ

وقد علَّل ذلك بأنَّ في (أسـائلها) ضـميرين، أحـدهما يرجـع إلى الـسائل، والآخر يرجع إلى المسؤول، واستتر الضمير مع جريان الحال على غير مَن هي له؛ لأنَّ الفعل يستتر فيه ضمير الأجنبي وغير الأجنبي لقوته في الإضمار.

(1) شرح أبيات الجمل، ص 235.

هذا، وقد تعرض البطليوسي لمسألة إظهار الضمير أو عدم إظهاره عندما تكون الحال جاريةً على مَنْ هي له فأشار إلى أنَّه إذا كانت الحال من التاء قلنا: (وقفتُ فيها أُصيْلانا مُسائلها)، وإذا كانت حالاً من ضمير الدار جارية على غير مَنْ هي له قلنا: وقفت فيها أُصَيْلانا مُسَائلها أنا، بإظهار الضمير، وهو رأي البصريين في هذه المسألة، وهذا ما يُتَّبع أيضاً إذا كان كلٌّ من الخبر أو النعت جارياً على غير ما هو له[1].

وبعد ذلك أشار ـ وهو ما نحن بصدده ـ إلى أنَّه من غير الصحيح نحويّاً أنْ تكون جملة (أسائلها) حالاً من الضميرين في آنٍ واحدٍ، على حدِّ قولنا: لقيته راكبين، وذلك لاختلاف العاملين، ولما في ذلك من التناقض ففي حالة كونها جارية على مَنْ هي له يكون العامل فيها الفعل (وقف)، وفي حالة كونها جارية على غير مَنْ هي له يكون العامل فيها ما بمعنى الفعل، أو ما يُسْتنبط منه معنى الفعل، وهو الجارُّ والمجرور (فيها)[2].

ب ـ فيما يتصل بإعراب أشباه الجمل:

جاء عَرْض البطليوسي لغير الصحيح نحويّاً فيما يتصل بالإعراب في محل شبه الجملة في موضعٍ واحدٍ في تعليقه على قول جرير[3]: (من البسيط)

---

(1) يُنْظر: المقتضب 3/ 93 ـ 94، والخصائص 1/ 187 ـ 188، وأمالي ابن الشجري 2/ 52، والإنصاف 1/ 55 ـ 57.

(2) يُنْظر: المقتضب 4/ 300، وشرح التسهيل 1/ 294، 2/ 264، وشرح الكافية 2/ 14، وارتشاف الضرب 3/ 1595.

(3) دار الاستشهاد بهذا البيت في كتب التراث على ما يجوز وما يجب في المنادى إذا تكرّر مضافاً وتابِعِهِ. يُنْظر: الكتاب 1/ 53، 2/ 205، والمقتضب 4/ 227 ـ 229، والكامل 3/ 160، والجمل في النحو للزجاجي ص 157 ـ 158، والأصول في النحو 1/ 343، وشرح أبيات سيبويه للنحّاس، ص 222، وشرح المفصّل 1/ 279 ـ 280، وشرح التسهيل 3/ 260 ـ 262، وشرح الكافية 1/ 385 ـ 388، وارتشاف الضرب 4/ 2203 ـ 2205، ومغني اللبيب 2/ 457، وشرح الأشموني =

يَـا تَـيْمُ تَـيْمَ عَـدِيٍّ لاَ أَبَـا لَكُـمُ لاَ يُلْقِيَـنَّكُمْ فِي سَـوْأَةٍ عُمَـرُ

فقال: «وقوله (لا أبا لكم): لا تبرئةٌ، حُذِف خبرها، كأنَّه قال: لاَ أَبَا لكم موجودٌ في الدُّنيا، فإنْ قلتَ: فما الذي يمنع أنْ يكون (لكم) هو الخبر؟ فلا يحتاج إلى إضمار؟ فالجواب: أنَّ المانع من ذلك هو ظهور الألف في الأب؛ لأنَّ حروف المدِّ واللين في الأب وأخواته أصولٌ، إنَّما ثبتَت في حال الإضافة، فوجب من أجل الألف أنْ تكون مضافاً إلى الضمير، وتكون اللام مقحمة تأكيداً للإضافة، وإذا كان الأمر على ما وصفناه، بَطُل أنْ يكون (لكم) الخبر، وإنَّما يكون المجرور هو الخبر، إذا حَذَفْت الألف، وقلتَ: لا أبَ لكم، كما قال نَهَارُ بْنُ تَوْسِعَة اليَشْكُري:

أَبي الإِسْـــلاَمُ، لا أَبَ لِي سِـــوَاهُ إِذَا افْتَخَـــرُوا بقَـــيسٍ أَوْ تَمِـــيمِ»[1]

وفي هذا النص تتضح لنا إشارة البطليوسي إلى أنَّ (لا) نافية للجنس (لا التبرئة)، واسمها كلمة (أبا)، وخبرها محذوفٌ، والتقدير: لاَ أبا لكم موجودٌ في الدُّنيا، أو لا أبا لكم بالحضرة ثم أشار إلى أنَّ ثمَّة مانعاً يمنع اعتبار الجارِّ والمجرور (لكم) هو الخبر، وهو ظهور الألف في كلمة (الأب)، حيث إنَّ حروف المدِّ واللين في الأب وأخواته أصولٌ، ثبتت في حالة الإضافة ـ وهذا ما يراه الخليل وسيبويه، وما نؤيده أيضاً[2] ـ وهو الأمر الذي ترتب عليه أن يكون

= 3/ 280. 343، وشرح أبيات سيبويه للنحّاس، ص 222، وشرح المفصّل 1/ 279 ـ 280، وشرح التسهيل 3/ 260 ـ 262، وشرح الكافية 1/ 385 ـ 388، وارتشاف الضرب 4/ 2203 ـ 2205، ومغني اللبيب 2/ 457، وشرح الأشموني 3/ 280.

(1) شرح أبيات الجمل، ص 148 ـ 149، وبيت (نهار) من بحر الوافر.

(2) يُنْظر: الكتاب 2/ 206، وأمالي ابن الشجري 2/ 527 ـ 530، وشرح الكافية 2/ 179، والجدير بالذكر أنَّ «لا أبا لكم» كلامٌ جرى مُجرى المثل، وذلك أنَّك إذا قلت: هذا، فإنَّك لا تنفي في الحقيقة أباه، وإنَّما تخرجه مُخرج الدعاء، أي أنت عندي ممن يستحق أنْ يُدعى عليه بفقد أبيه. يُنْظر: الخصائص 1/ 344، وخزانة الأدب 2/ 184.

الأب مضافاً إلى الضمير (كُم)، وتكون اللازم زائدةً مقحمة تأكيداً للإضافة. وبناءً على هذا يرى البطليوسي أنَّه من غير الصحيح نحويّاً أن يكون (لكم) الخبر، وأنَّ هذا جائزٌ إذا حُذِفت الألف، وقلنا: لا أبَ لكُم، ونحو لا أبَ لي، في قول نهار بن توسعة اليشكري:

أَبي الإِسْـــلامُ، لا أَبَ لِي سِـــوَاهُ إِذَا افْتَخَـــرُوا بقَـــيسٍ أَوْ تَمِـــيمِ».

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن البطليوسي ـ بعد النص السابق ـ ردَّ على بعض الأقوال، التي يمكن أنْ تُقَال بخصوص ما سبق، فقال: «فإِنْ قال قائلٌ: كيف يَصِحُّ أنْ يقال في هذه اللام: إِنَّها زائدةٌ مقحمةٌ، وأنت لو قلت: لاَ أَبَاك، لم يجزْ، لأنَّه يصير الأب معرفةً بالإضافة إلى الضمير، و(لا) لا تعمل في المعارف، وإذا كانت هذه اللام هيَّأت الاسم وأصلحته لأنْ تعمل فيه (لا)، فالاعتماد عليها، فكيف يُقال فيما هو مُعْتَدٌّ به، ومُعْتَمَدٌ عليه: إِنَّه مقحمٌ! فالجواب: أنَّ اللام مُعْتَدٌّ بها، من جهة أنَّها هيَّأت الاسم لأنْ تعمل فيه (لا)، وهي غير مُعْتَدٍّ بها؛ من جهة ثبات الألف في (الأب). فإنْ قيل: فكيف يصحُّ أنْ يُقال في شيءٍ واحدٍ: إِنَّه مُعْتَدٌّ به، وغير مُعْتَدٍّ به؟ وهل هذا إلاّ بمنزلة الجمع بين النقيضين؟! فالجواب: أَنَّه إِنَّما كان يُعَدُّ جمعاً بين نقيضين لو قلنا: إِنَّه مُعْتَدٌّ بها، وغير مُعْتَدٍّ بها من جهةٍ واحدةٍ، وبمعنى واحدٍ، فإذا اختلفت الجهتان لم يلزم هذا الذي اعترضْتَ به؛ لأنَّه لا يُنْكَرُ أنْ يكون الشيء مُعْتَدّاً به من جهة ما، وغير مُعْتَدٍّ به من جهة أخرى»![1].

وهذا ما نصَّ عليه الرضيّ أيضاً في توضيح وِجْهة نظر الخليل وسيبويه في هذه المسألة[2]، وما قاله اللخميّ في شرح أبيات الجمل، وهو المنصوص عليه في خزانة الأدب، فقال اللخميّ: «اللام في (لك) مقحمةٌ، والكاف في محل خفضٍ

(1) السابق، ص 149.

(2) يُنْظر: شرح الكافية، 2/ 180 ـ 181.

بها؛ لأنَّهُ لو كان الخفض بالإضافة لأدى إلى تعليق حرف الجر، فالجر باللام، وإنْ كانت مقحمة كالجر بالباء وهي زائدةٌ، وإنَّما أقحمت مراعاة لعمل لا؛ لأنَّها لا تعمل إلاّ في النكرات، وثبتت الألف مراعاة للإضافة، فاجتمع في هذه المسألة شيئان متضادان: اتصالٌ وانفصالٌ، فثبات الألف دليلٌ على الاتصال من جهة الإضافة في المعنى، وثبات اللازم دليلٌ على الانفصال في اللفظ مراعاة لعمل لا، فهذه مسألةٌ قد روعيت لفظاً ومعنى، وخبر لا التبرئة محذوفٌ، أي لا أبا لك بالحضرة»[1]. وهكذا ففيما تقدم مِن عرضٍ ما يؤيد وِجْهة نظر البطليوسي القائلة بأنَّه من غير الصحيح نحويّاً أنْ يكون المجرور في قول الشاعر: (لا أبا لكم)، وأنَّ الخبر محذوفٌ على نحو ما تقدم، وهو الأمر الذي جعل ابن جنِّي يرى أنَّ هذا القول جارٍ مُجرى المثل[2].

(1) خزانة الأدب، 2/ 185.

(2) يُنْظر: الخصائص، 1/ 344 ـ 346.

الخاتمة:

هكذا نصل إلى خاتمة هذا البحث في (الإعرابُ غيرُ الصَّحيح نحويّاً من خلال كتاب شرح أبيات الجمل للبَطَلْيَوسِيّ)، فأشير إلى أنَّ موضوعات البحث قد تضمنت كثيراً من النتائج، أذكر أهمها فيما يلي:

لقد لوحظ استخدامُ البطليوسي التعليلَ في جُلِّ مواضع تنبيهاته على غير الجائز نحويّاً فيما يتصل بالإعراب غير تاركٍ الأمر مُرسلاً ـ بغض النظر عن إصابته في التعليل من عدم إصابته ـ وهو الأمر الذي كان له أثرٌ كبير في التناول؛ ومن ثمَّ الوصف والتحليل من جانب الباحث، وذلك من منطلق إيمان البطليوسي بأنَّ التعليل يمثِّل ركناً أساسيّاً من مناهج البحث في العلوم.

وتبين أنَّ المضارع المعتل الآخر قد يجري مُجرى الصحيح، فيبقى حرف العلة دون حذفٍ، ففي سياق تعليق البطليوسي على قول قيس بن زهير العبسي:

أَلَمْ يَأْتِيكَ والأنباءُ تُنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لبُونُ بني زِيَادِ

أشار إلى أنَّ قول أبي القاسم الزجاجي ـ بأنَّ ذلك لغةٌ ـ خطأٌ، وبالبحث تبين أنَّ هذا ليس بخطأٍ، وإنَّما هو لغةٌ لبعض العرب، وأنَّه ليس بضرورةٍ أيضاً، وأنَّ هذا الأمر مرتبطٌ بالجانب الدلالي على نحو ما وضِّح في ثنايا البحث.

وقد عرض البطليوسي لإعراب الكلمات في سياق الجملة الاسمية، وذلك في تناولهِ لكلمة (أواري) في قَولِ النابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلانا أُسَائِلُها ... عَيَّت جَواباً ومَا بالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ

إلاَّ أوَاري لأْيَاً مَا أُبَيِّنُهَا ... والنُّؤْيُ كالحَوْضِ بالمظْلُومَةِ الجَلَدِ

المعنى يؤيِّد ذلك. ومن خلال عرْضِ البطليوسي لإعراب الأسماء في سياق الجملة الفعلية في ثلاثة مواضع من قَولِ الأعشى والفرزدق والمرَّار بن سعيد الفقعسي تبيّن أنَّ الخطأ في العطف قد يُفسد المعنى، وأنَّ (تَيَّا) اسمٌ دالٌّ على

عَلَم كما في قول الأعشى، المُشار إليه بهامش من ثنايا البحث، وليس اسم إشارةٍ، كما اتضح أيضاً أنَّ الإعراب له علاقةٌ بالمعنى، وذلك ظاهرٌ من خلال عَرْضِ البطليوسي لنصْبِ كلمة (السؤال) في بيت المرَّار بن سعيد الفقعسيّ.

ومن خلال عَرْض البطليوسي لغير الصحيح نحويّاً فيما يتصل بإعراب الأسماء في سياق الأساليب النحوية في موضعين اثنين تبين أنَّه من غير الصحيح أنْ تكون كلمة (عبداً) منصوبةً على الحال في قولِ جرير:

أَعَبْداً حَلَّ في شُعْبَى غَرِيباً ... أَلُؤْماً لاَ أَبَا لَكَ وَاغْتِرَابَا؟

وقد علّل ذلك بأنَّه لا يليق الفخر بالعبد، وهو الأمر الذي لم يرتضه البحث؛ بناءً على إمكانية القولِ بأنَّ الشاعر يخاطب العبّاس بن يزيد الكنديّ مُسْتفهماً موبِّخاً إيَّاه على فَخْره في حال عبوديته، حيث نزوله في موضع اسمه (شُعْبَى) جامعاً بين اللؤم والاغتراب. هذا، وقد عرض البطليوسي لرأيه في كلمة (صدد) من قولِ طرفة بن العبد:

كَرِيمٌ يُرَوِّي نَفْسَهُ في حَيَاتِهِ ... سَتَعْلَمُ إنْ مُتْنَا صَدَى أَيُّنَا الصَّدي

فرأى أنَّها تُعْرَب مبتدأً، و(أيُّنا) مضافٌ إليه مجرور، وأنَّه من غير الجائز نحويّاً رفْعُ كلمة (أيُّنا)، والمعنى يؤيِّد ذلك، وهو ما ارتضاه الباحث.

وفيما يتصل بإعراب المضاف إلى (بَيْنَا) صدد تناوله لقول أبي ذؤيب الهذلي:

بَيْنَا تَعَنُّقُهُ الكُمَاةَ وَرَوْغِهِ ... يَوْماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ

أشار إلى أنَّ رواية (تَعَانقِهِ) بألفٍ، وكونهِ مجروراً هكذا (تَعَنُّقِهِ) خطأٌ، وقد تبيّن أن هذا ردٌّ لا يخصُّ رواية الجرِّ بقدْرِ ما يخصُّ اللازم والمتعدي، وقد انتهى البحث إلى أنَّ كلاًّ من رواية الجرِّ والرفع صحيحٌ، والمعنى يؤيِّد ذلك. وفيما يتصل بإعراب الحروف أشار البطليوسي إلى أنَّه لا يجوز أنْ تكون الباء للقسم في كلمة (بأسْحَم) من قولِ الأعشى:

رَضِـيعَيْ لِبَـانٍ ثَـدْيَ أُمٍّ تَحَالَفَـا بِأَسْـحَمَ دَاجٍ عَـوْضُ لاَ نَتَفَـرَّقُ

وذلك في القول بأحد الوجوه الإعرابية في إعراب كلمة (عَوض).

وفيما يتصل بإعراب الجمل وأشباه الجمل أشار البطليوسي إلى أنَّه لا يجوز أن تكون جملة (أُسائلها) حالاً من الضميرين في آنٍ واحدٍ، وذلك في قول النابغة السابق ذِكْره، وأعني بالضميرين التاء في (وَقَفْتُ) والضمير في (فيها). وفي شَرْحه لقولِ جرير:

يَـا تَـيْمُ تَـيْمَ عَـدِيٍّ لاَ أَبَـا لَكُـمُ لاَ يُلْقِيَـنَّكُمْ فِي سَـوْأَةٍ عُمَـرُ

أشار إلى أنَّه من غير الصحيح نحويّاً أنْ يكون (لكم) هو خبر (لا)، وأنَّ هذا جائزٌ إذا حَذَفْتَ الألف، وقُلْتَ: لا أَبَ لكم، ونحو: لا أَبَ لي، وبناءً على هذا فالتقدير: لا أَبَا لكم موجودٌ في الدنيا، فتكون كلمة (موجود) هي الخبر. وبعدُ، فهذه محاولةٌ أخذت منِّي وقتاً وجهداً، فما كان فيها من توفيقٍ فمن الله وحده، وما كان فيها غير ذلك فمن نفسي، وحسبي أنِّي اجتهدت،

والله من وراء القصد.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم، برواية حفص بن عاصم.
- ارتشاف الضرب، لأبي حيّان الأندلسيّ «ت 745هـ»، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1988.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، وضع حواشيه غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1988.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، طبعة ساسي، وكذلك الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1970م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجّاجي، لأبي محمد ابن السيد البطليوسي، تحقيق الدكتور حمزة النشرتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1424هـ ـ 2002م.
- إعراب الجمل وأشباه الجمل، للدكتور فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، لبنان، ط 4، 1986.
- الإعراب ظاهرة جمالية، للدكتور عبد الحميد إبراهيم، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء السابع والخمسون، نوفمبر 1985م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري «ت 557هـ»، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، ط 4، 1961.
- أمالي ابن الشجري، لأبي السعادات بن حمزة الحسني العلوي «ت 542هـ»، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992.

ـ الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهـود، دار العلوم للطباعة، القاهرة، ط 2، 1988.
ـ البارع في اللغة، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغـدادي المتـوفى 356هـ، تحقيق هاشم الطعّان، مكتبة النهـضة ببغـداد، ودار الحـضارة العربيـة ببـيروت، الطبعة الأولى، 1975م.
ـ تاج العروس من جواهر القاموس، للإمام محـب الـدين أبي فـيض الـسيد محمـد مُرتضى الواسطي الزَّبيْدي، دراسـة وتحقيـق عـلي شـيْري، دار الفكـر، بـيروت، لبنان، 1414هـ ـ 1994م.
ـ التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، دراسـة وتحقيـق الـدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط 1، 1997.
ـ الجمل في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجّاجي، المتوفى 340هـ، تحقيق الدكتور علي توفيـق الحمـد، مؤسـسة الرسـالة، بـيروت، لبنـان، الطبعـة الخامسة 1417هـ ـ 1996م.
ـ الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور فخر الدين قبـاوة، انتشارات الاستقلال، طهران، إيران، ومؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعـة الأولى، 1410هـ.
ـ جمهرة اللغة، لابن دريد، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د.ت.
ـ الجنى الداني في حروف المعاني، للمـرادي، تحقيـق الـدكتور فخـر الـدين قبـاوة، وآخر، 1983.
ـ خزانة الأدب، للبغدادي، تحقيق عبد الـسلام محمـد هـارون، مكتبـة الخـانجي، القاهرة، ط 2، 1984.
ـ الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامـة للكتـاب، القاهرة، 1988.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1419هـ - 1999م.
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهرة الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط 3، 1992.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1968.
- ديوان جرير، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار نهضة مصر، القاهرة، 1967م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، 1977.
- ديوان الهذليين، تحقيق عبد الستار فرَّاج، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1945 - 1950.
- رصف المباني، للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، 1975.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، قدَّم له الدكتور فتحي حجازي، وحققه أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
- شرح أبيات الجمل، لأبي محمد عبدالله بن السِّيد البطلْيَوسِي «ت 521هـ»، دراسة وتحقيق عبدالله الناصير، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط 1، 2000.
- شرح أبيات سيبويه، للسيرافي، تحقيق الدكتور محمد الرَّيح هاشم، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.
- شرح أبيات سيبويه، للنحّاس، تحقيق الدكتور زهير غازي، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 1، 1986.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت.

ـ شرح التسهيل، لابن مالك «ت 672هـ»، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2001.
ـ شرح الرضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط 2، 1996.
ـ شَرْح كتاب سيبويه، للسيرافي، الجزء الثاني، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الهيئة المصري العامة للكتاب، 1990، والجزء الثالث تحقيق الدكتور فهمي أبو الفضل، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2001م.
ـ شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق وضبط أحمد السيد سيد أحمد، وإسماعيل عبد الجواد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
ـ الشرط عند النحاة، لإبراهيم سليمان الشمسان، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب، جامعة القاهرة 1979.
ـ الصِّحاح «تاج اللغة وصِحاح العربية»، للجوهريّ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1407هـ ـ 1987.
ـ ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، للدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1982.
ـ الظرف «خصائصه، وتوظيفه النحوي»، للدكتور المتولي على المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، مصر، د.ت.
ـ العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، نَشْر جامعة الكويت، 1983.
ـ في التركيب اللغوي «تراكيب بين القبول والرفض»، للدكتور أحمد علم الدين الجندي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الحادي والسبعون، نوفمبر 1992م.
ـ في أدلة النحو، للدكتورة عفاف حسانين، القاهرة، الطبعة الأولى، 1977.
ـ القاموس المحيط، للفيروز آبادي، دار الجيل، بيروت، لبنان، د.ت.

ـ القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير وعلاقتها بالدلالة في ضوء الدرس اللغوي الحديث، للدكتور فايز صبحي تركي، رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 2003.
ـ الكامل في اللغة والأدب، للمبرد، عارض أصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 3، 1417هـ ـ 1997م.
ـ الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968.
ـ كتاب الحماسة البصرية، للعلاّمة صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصريّ «المتوفي 656هـ»، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ ـ 2000م.
ـ كتاب النقائض «نقائض جرير والفرزدق لأبي عُبيدة مُعمّر بن المثنى» المتوفى سنة 209هـ، باعتناء المستشرق الإنكليزي بيفان، طُبع في مدينة ليدن بمطبعة بريل 1907م، نشر دار صادر، بيروت، لبنان، د.ت.
ـ لسان العرب، لابن منظور، تحقيق الأستاذ عبد الله الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
ـ لغة الشعر «دراسة في الضرورة الشعرية»، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، 1996.
ـ اللهجات العربية في التراث، القسم الثاني «النظام النحوي»، الدار العربية للكتاب، بيروت، لبنان، 1983.
ـ معاني الحروف، للرماني، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.
ـ معاني القرآن، للفرّاء، الجزء الأول تحقيق أحمد نجاتي ومحمد علي النجار والثاني تحقيق محمد علي النجار، دار السرور، بيروت، لبنان، د.ت.

ـ معاني القرآن، للكسائي، أعاد بناءه وقدم له الدكتور شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة، 1988.
ـ معجم الشعراء، للمرزباني «المتوفى سنة أربعٍ وثمانين وثلاثمائة»، صحّحه وعلّق عليه الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1411هـ ـ 1991م.
ـ مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، د.ت.
ـ المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
ـ الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط 4، 1979م.
ـ المنصف، لابن جني، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1999.
ـ نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، مع دراسة شخصية مؤلفه، تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي، نَشْر الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، بنغازي، ليبيا، د.ت.
ـ همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.